مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

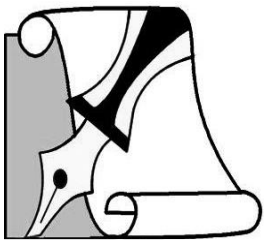

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

القطاع الصحيّ في غزة يلفظ أنفاسه..المجاعة تتفاقم بشكل مخيف
استمرار الخلاف بين "فتح" و"حماس" على إدارة غزّة.. والاحتلال يحضّر للاستيطان

لم تردع كيان الاحتلال الإسرائيلي قرارات المحكمة الجنائية الدولية، التي أصدرت أخيراً مذكّرتي اعتقال بحق رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو، ووزير جيشه السابق يوآف غالانت، إذ شهدت الأسابيع الماضية تصعيداً في المجازر التي يقترفها جيش الاحتلال ضدّ المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث سقط العشرات من الضحايا في عمليات قصف جوي عنيف، مع استمرار عمليات التوغل البريّة في عدّة مناطق.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه شمال القطاع للحصار المطبق، انتشرت المجاعة بشكل مخيف هناك، وفقاً للهيئات والمنظمات الإنسانية الدولية، بينما استمرت التباينات فيما يتعلق بملف إدارة القطاع بين حركتي فتح وحماس. بموازاة ذلك، ينشط الاحتلال لتنفيذ مخططاته الاستيطانية في غزة مع ظهور مؤشرات ووقائع ميدانية تشير إلى جهود حثيثة يقوم بها الاحتلال لهذه الغاية.

آخر التطورات الميدانية في قطاع غزة

استمرّت الهجمات الإسرائيلية العنيفة على بلدات شمالي قطاع غزة، التي تتعرض لهجوم بريّ واسع منذ أكثر من شهر ونصف. وحسب مصادر محلية، فقد وسّعت قوات الاحتلال من نطاق انتشار قوّاتها في عدّة مناطق هناك، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات الحربية تنفّذ سلسلة غارات وحشية على مخيّم جباليا ومنطقة مشروع بيت لاهيا.

ومن جديد، قامت تلك القوّات بنسف عدّة منازل في منطقة جباليا والمشروع، ضمن السياسة الرامية لإجبار المواطنين على النزوح القسري. وبهدف الضغط لتنفيذ هذا المخطّط، قامت قوّات الاحتلال باستهداف جديد لمستشفى كمال عدوان، الذي يقدّم خدمات الحد الأدنى لضحايا الهجمات، بسبب نقص الأدوية والفرق الطبيّة.

وفي السياق، أعلن الناطق العسكري باسم كتائب عزّ الدين القسّام، أبو عبيدة، عن مقتل إحدى الأسيرات الإسرائيليات المحتجزات لدى فصائل المقاومة في منطقة شمال قطاع غزة، والتي تتعرّض لهجمات إسرائيلية مكثّفة.

وأوضح أبو عبيدة أن مقتل الأسيرة تبيّن بعد انقطاع الاتصال منذ أسابيع مع مقاتلين مكلّفين بحماية الأسرى، مشيرًا إلى أن "خطرًا كبيرًا يهدّد حياة أسيرة أخرى كانت معها."

وحمّل الناطق باسم القسّام رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وحكومته وقادة الجيش، المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى المحتجزين في قطاع غزة، معتبرًا أن "استمرار العدوان الإسرائيلي هو السبب الرئيسي وراء معاناتهم ومقتل بعضهم."

وأضاف أن على إسرائيل أن تستعد لمواجهة "معضلة اختفاء جثث أسراها القتلى بسبب الدمار الواسع" في القطاع، واستشهاد بعض المقاتلين الذين كانوا يتولّون مسؤولية احتجازهم.

تفاقم المجاعة في قطاع غزة

لا يتوقّف الاحتلال عن ممارسة شتّى أنواع الإبادة ضدّ السكّان المدنيين في قطاع غزة. فهو لا يكتفي بقصفهم بأطنانٍ من الصواريخ والقذائف، ولا تُثنيه المجازر، التي باتت سلوكًا يوميًا يمارسه وقتما شاء وكيفما شاء، من دون رقيبٍ أو حسيب، بل يمتد الأمر الآن إلى فرض سياسات تجويعٍ وحرمانٍ من أبسط المطالب/الحاجات الآدميّة، من طعامٍ وغذاء، ضاربًا، كعادته، عرض الحائط الاتّفاقات الدولية والإنسانية، وكلّ ما نصّت عليه قوانين جنيف في حالات الحروب وغيرها.

وليست العملية الممنهجة هذه وليدة الصدفة، بل هي ناتجةٌ عن قراراتٍ سابقة، بدأت تظهر نتائجها على أرض الواقع في شمال غزّة وجنوبها على حدٍّ سواء؛ مئات الشاحنات المتكدّسة على طول المعابر، لا يدخل منها غير العشرات منذ شهور، وهو عددٌ لا يكاد يروي ظمأ المدينة، التي يعلم الاحتلال جيّدًا أنّ احتياجاتها اليومية تتطلّب 400 شاحنةٍ على الأقلّ، حسب تقديرات الأمم المتحدة.

فإسرائيل تُغلق المعابر في أيّامٍ كثيرة، ما يتسبّب، على المدى البعيد، بحالةٍ من الجوع، بدأ صوتها يعلو شيئًا فشيئًا في الأيّام الجارية. هنا يكاد الكاتب يجزم أنّ هدف سياسة التقطير التي يتّبعها الاحتلال في عمله الممنهج هذا، هو كسر إرادة الشعب أوّلًا، ومن ثمّ استخدامها ورقةً للضغط من أجل الوصول إلى تسوية، أو توقيع اتّفاقٍ لاحقًا.

وتبعاً لذلك، فقد أدّت سياسة التجويع الإسرائيلية المتعمّدة إلى تفاقم الحالة الإنسانية في غزّة، خصوصًا بعد تدمير القطاع الزراعي تدميرًا كاملًا. فالأسواق في غزة خاويةٌ على عروشها، ولا تكاد تجد فيها شيئًا تأكله. ففي أسواق المدينة، المُنهكة، لا ترى أيّ نوعٍ من الخضار أو الفاكهة، ولا يوجد أيّ صنفٍ من أصناف اللحوم منذ ما يقارب الشهرين؛ وقد بات جل سكّان القطاع يعتاشون على المعلّبات، من الفاصولياء والبازيلاء والفول فقط لا غير. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل طاوَل كسرة الخبز في أيدي الأطفال، وذلك بعد نفاذ الطحين من بيوت الناس، وأصبح ثمن الكيس الواحد منه يقارب المئة دولار، هذا إن وجِد؛ ولكَ أن تتخيّل أن عدد المخابز التي تعمل على تلبية حاجة مليوني مواطن في غزّة هي ثمانية مخابز فقط!

شيئاً فشيئاً جعلت هذه الإجراءات التعسفية، التي يضرب بها الاحتلال بسوطه على بطون السكّان في غزّة، صوت الجوع يعلو على صوت الموت. فكما تُظهر التقارير، يُعاني معظم الغزّيين من نقصٍ حادٍ في التغذية، وبعضهم يعيش على وجبةٍ واحدةٍ يوميًا؛ وأصبح الحصول على الطعام الكافي حلمًا يُراود الكثيرين، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأطفال، فهم بحاجةٍ إلى تغذيةٍ خاصّةٍ لا يجدونها، ووجباتٍ صحيّةٍ لا يمكنهم نيْلها، ناهيك عن المُرضعات من النساء وكبار السن.

وفي ظلّ حجم احتياجات قطاع غزة الهائلة، والعقبات التي يفرضها الاحتلال، والصعوبات اللوجستية التي تؤخّر وصول المساعدات، والحالة الحرجة التي وصل إليها، بات القطاع يحتاج إلى أكثر من مساعدات طارئة؛ فهو يحتاج إلى أن يقول العالم كلمته في وجه هذا الظلم البشع.

وعليه، فإذا كانت الغاية من تجويع الغزيّين كسر إرادتهم، والتلويح بتجويعهم ورقةً للضغط على طاولة المفاوضات، فإن ذلك لن يُجدي نفعًا، وإسرائيل تعلم ذلك جيّدًا. أما إن كان الهدف استمرار مسلسل الإبادة الذي ينفّذه الاحتلال، فمحاولاته هذه ستذهب أدراج الرياح، خصوصاً وأنه لطالما ابتكرت غزّة طُرقاً لصمودها. ويمكن أن يرى الاحتلال هذا في عيون الأطفال الذين يلعبون وسط الخيام، وضحكاتهم التي تتحدّى القذائف والموت، وفي محاولة الأمّهات طهو الطعام بأبسط الإمكانيات. هذه القدرة المُذهلة على التكيّف ليست عاديةً، بل هي دليلٌ صارمٌ على إرادة الحياة التي تملأ قلوبهم، ودليلٌ على تمسّكهم بالأمل رغم الصعاب؛ فلطالما كان الغزّي عنيدًا عصيًا على اليأس، متمسكاً بأمله وحقّه في الحياة، والاستسلام ليس خياراً بالنسبة له.

وماذا عن تهاوي القطاع الصحي؟

حذّر المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة من أنّ أزمة الوقود الحادّة في القطاع تهدّد المنظومة الصحيّة بأكملها؛ ودعا المجتمع الدولي للتدخّل العاجل وإيجاد حلٍ للأزمة. وأوضح مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، "أننا أطلقنا نداءً عاجلًا وتحذيرًا للمجتمع الدولي وكافة المنظمات الدولية والإنسانية والأممية."

وطالب الثوابتة بـــ "التدخّل العاجل وإيجاد حل لأزمة شح الوقود اللازم لتشغيل المستشفيات ومحطّات توليد الأكسجين وثلّاجات حفظ الأدوية."وأضاف أن "كافة المرافق الصحيّة التي لا تزال تعمل في قطاع غزة، تواجه تحدّيات قاسية بسبب نقص الوقود."

وأوضح أن ذلك دفع الجهات المعنيّة في القطاع إلى "اتخاذ إجراءات تقشفيّة صارمة لتوزيع كميّات محدودة جداً على بعض المستشفيات التي لا تزال تقدّم خدماتها في ظل هذا الوضع الكارثي."وتابع أن "الجيش الإسرائيلي يواصل سياساته العدائية من خلال منع إدخال الوقود إلى المستشفيات المتبقية." واعتبر ذلك محاولة ممنهجة لإسقاط المنظومة الصحيّة بأكملها وحرق ما تبقى من المرافق الطبيّة في القطاع. وطالب بـــ"السماح بتوريد الوقود إلى جميع مستشفيات قطاع غزة دون استثناء". وحذّر من أن

استمرار هذه الأزمة "سيؤدّي إلى كارثة إنسانية وصحية غير مسبوقة." ودعا الثوابتة العالم إلى تحمّل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لإنقاذ المنظومة الصحيّة في غزة قبل فوات الأوان.

ملف التوافق بين حركتي حماس وفتح لإدارة غزة في اليوم التالي

في الواقع، تبدو قصّة توافق حركتي حماس وفتح على اليوم التالي في غزّة معقّدةً جداً، وتحتاج إلى مدىً زمنيٍ أطول، ومزيدٍ من النقاش والتفاوض، خصوصًا أنّ الحوار بينهما قد انطلق متأخرًا. ويعود هذا التعقيد جوهريًا، إضافةً إلى التراكمات السابقة، وطول فترة الانقسام، إلى عجز الحركتين عن استنتاج واستخلاص العِبر المناسبة من الحرب.

من هنا، ترى مصادر سياسية فلسطينية أنه لا يمكن العودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول وكأنّ شيئًا لم يكن، ولا تستطيع "حماس" الاحتفاظ بالسلطة في غزّة، وإدارة سيرورة التعافي وإعادة الاعمار، ولا تستطيع "فتح" وسلطة رام الله والحكومة الحالية، البتراء، تحديدًا، القيام بالمهام الجسيمة، وإنهاء الانقسام، وتوحيد المؤسسات، وإعادة إعمار غزّة، وهي العملية التي ستستغرق عقودًا، 15 سنةً بالحدّ الأدنى، وتحتاج إلى عشرات المليارات من الدولارات، لن يدفع ويساهم فيها أحد، إلّا في ظلّ حكومةٍ فلسطينيةٍ توافقية، ذات مصداقيةٍ وموثوقية، وخاليةٍ من الاستبداد والفساد، ومع ضماناتٍ سياسيةٍ فحواها عدم العودة إلى الحرب والخيار العسكري مرّةً أخرى، ما يُضاعف أهمّية التوافق الفلسطيني والعربي على شكل اليوم التالي، بما في ذلك الحكومة الموحّدة، والأفق والمسار السياسي، الذي لا رجعة عنه، نحو الدولة الفلسطينية المستقلة.

أمام هذا الواقع، طرَحت القاهرة فكرة تشكيل هيئةٍ مصغّرةٍ لإدارة غزّة، أسْمتها لجنة الإسناد المجتمعي، يتم تشكيلها من شخصياتٍ مستقلّةٍ كفؤةٍ ونزيهة، مهمّتها الإشراف على إعادة الإعمار، وإدارة مناحي الحياة المختلفة، من صحّةٍ وتعليمٍ واقتصادٍ ورعايةٍ اجتماعية، على أن يكسر تشكيلها حاجز عدم الثقة بين الحركتين، ويسمح بالمضي قُدُمًا في ما بعد نحو تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ جامعة.

وهنا، بحسب مصادر دبلوماسية مصرية، حضَرت الشياطين في التفاصيل، وتمحور الخلاف المركزي على مرجعية اللجنة، وميزانيتها، وأوجه الصـــرف المالي، كما الجانب الأمني، المتعلّق بحمايتها هي نفسها، وحفظ الأمن في القطاع كلّه.

إذ تُطالب "حماس" بمرجعية الإطار المؤقّت لأمناء الفصائل العامّين، واستقلال اللجنة ماليًا، وإدارة غزّة بمعابرها وفق الواقع الراهن، بوجود عناصر الحركة في المؤسسات والمصالح الرسمية المختلفة، بما فيها الأمنية، في حين تُطالب "فتح" بأن تُمثّل حكومة رام الله مرجعية اللجنة، بما في ذلك المال والأمن والمعابر، ولا تُمانع تعديلًا جزئيًا للحكومة الحالية، يشمل خمسة حقائب وزارية، بالاتفاق مع "حماس"، لتسهيل عمل اللجنة المجتمعية، الأمر الذي يشبه، في الحقيقة، إضافة الماء النقيّ على حساء الحكومة / السلطة الفاسدة برمّتها.

بناءً عليه، ووفقاً للمصادر المصرية، وصل الحوار إلى طريقٍ مسدود، أو حالةٍ من الجمود، للأسباب الســابقة مجتمعة، كما انتظارًا لنتائج الانتخابات الأميركية الأخيرة، التي اســتعدّت لها الســلطة، رغم ترهّلها، منذ سبتمبر/أيلول الماضي، عبر لقاءاتٍ مع فريق الرئيس القادم دونالد ترامب، وتبادل الرسائل معه شخصيًا، في حين تُعاني "حماس"، كما مُنافِستها للإنصاف، تيهًا سياسيًا وتنظيميًا يمنعها من التوقف وقراءة الواقع الراهن، واســتخلاص العِبر المناســبة منه، غزّاويًا ووطنيًا وعربيًا ودوليًا أيضًــا، تحديدًا بعد عودة ترامب القوية إلى البيت الأبيض.

وتلفت المصادر أنه في كلّ الأحوال هذا أمرٌ لا يمكن فهمه أو قبوله مع تحكّم المنطق الفئوي والحزبي بالقضــايا والمصــالح الوطنية، رغم النكبة الجديدة، وتداعياتها الهائلة والاســتراتيجية، وحتميّة مواكبة الحقبة والمرحلة الجديدة بذهنيةٍ مختلفةٍ ومناقضةٍ تمامًا لما قبلها.

وهل تُحضّر "إسرائيل" للاستيطان في غزة؟

من الواضح أن ما يحدث حاليًا في منطقة شمال محافظة شمال قطاع غزة، التي تشمل مخيّم جباليا وبيت لاهيا والمشــروع وبيت حانون، من عمليةٍ ممنهجةٍ للتدمير والتجويع، وقتل كلّ أشــكال الحياة،

وإجبار المواطنين بالقوّة المسلّحة الغاشمة على النزوح والتوجه جنوبًا، حيث يدّعي الاحتلال أنّها "مناطق آمنة"، أو إلى مدينة غزّة، ليس مجرّد عمليةٍ عسكريةٍ روتينية، كما في العمليات السابقة التي نفّذها جيش الاحتلال منذ بداية العام الحالي، في إطار عدوان الإبادة المستمرة منذ أكثر من عام.

ورغم إعلان المتحدّثين باسمي حكومة الكيان وجيشه أنّ هدف العملية العسكرية في شمال المحافظة الشمالية لغزةّ هو تفكيك البنية التنظيمية والعسكرية والإدارية لحماس، التي أُعيد تشكيلها في الآونة الأخيرة، إلّا أنّ الواقع على الأرض يختلف كلياً عن ادّعاءات الاحتلال الرسمية. فالتدمير المنظّم والشامل لأحياءٍ كاملةٍ في مخيّم جباليا والأحياء المحيطة به، وإجبار قاطنيها على النزوح والرحيل تحت حمم الموت التي تنفث بها الآلة العسكرية الجبّارة، لا يعني سوى تنفيذ مخطّط تفريغ منطقة شمال قطاع غزّة على مراحل، وفصله كلّيًا عن وسط وجنوب القطاع بقاطعٍ عسكريٍ في محور الشهداء "نتساريم" جنوب وادي غزّة، إمّا لتسهيل فرض الحكم العسكري المباشر، أو فرض واقعٍ جديدٍ تمهيدًا لضمّه مستقبلًا للأراضي المحتلة عام 1948، أو إقامة مستوطناتٍ جديدة، أو على الأقلّ إعادة الحالة الاستيطانية إلى ما قبل عام 2005.

تنسجم عمليات التهجير الممنهج مع جوهر ما يُسمّى بـ"خطّة الجنرالات"، أو خطّة رئيس المجلس القومي السابق، الجنرال الاحتياط "غيورا آيلاند"، التي تشير إلى مخطّطٍ لتفريغ شمال قطاع غزّة بالقوّة العسكرية، تتويجًا ملموسًا لعدوان الإبادة على غزّة، وتحقيق ما يُسمّى بـ"النصر المطلق"، بعد الفشل في إنجاز أيٍّ من أهداف الاحتلال المعلنة، وفي مقدّمتها تدمير المقاومة، أو استسلامها، وعودة الأسرى الصهاينة من غزّة. كما تنسجم أيضًا مع سعي جماعاتٍ استيطانية، من التيّارات القومية الدينية الصهيونية، إلى إقامة بؤرٍ استيطانيةٍ على أطراف أقصى شمال غزّة، بدفعٍ من كلٍّ من حزب الصهيونية الدينية، بقيادة المهووس بالاستيطان بتسلئيل سموتريتش، وحزب القوّة اليهودية، بقيادة الفاشي إيتمار بن غفير؛ شركاء بنيامين نتنياهو في الائتلاف الحكومي، والناطقين غير الرسميين باسمه.

وبالعودة إلى الوراء قليلًا، فإنّ إعادة احتلال شمال قطاع غزّة والاستيطان فيه، أو تحويله إلى منطقةٍ عسكريةٍ خالصة، قد راودت أفكار اليمين الفاشي المتطرّف منذ الانسحاب العسكري من غزة عام

2005. فقد عرَض نتنياهو، بعد تسلّمه زمام الأمور، رئيسًا للوزراء عام 2009، على الرئيس المصري الراحل، حسني مبارك، خلال لقاءٍ خاصٍ في شرم الشيخ، وفقًا لما ذكَر مبارك نفسه في مقابلةٍ خاصّةٍ بعد خلعه عام 2011، مطالب وتمنّيات بتوسيع قطاع غزّة نحو منطقة شمال غرب سيناء، ودفع جزءٍ من سكّان غزّة نحو الهجرة والإقامة فيها، وتحويل وادي غزّة إلى حدودٍ جديدةٍ مع الأراضي المحتلة عام 1948. طبعًا، وكما أكّد مبارك في المقابلة نفسها، أنه رفض ذلك رفضًا قاطعًا.

ولهذه الغاية، طلَب جيش الاحتلال من سكّان شمال قطاع غزّة النزوح إلى مناطق القطاع الأخرى، جنوب وادي غزّة، كما أشار الكاتب الأميركي بوب ودورد (الذي يتمتّع بمصداقية عالية)، في كتابه الذي صدَر الشهر الماضي بعنوان "الحرب"، إذ كتَب أنّ نتنياهو، ومعه القيادة السياسية الفاشية، والمؤسسة العسكرية، كانوا يُخطّطون لدفع سكّان القطاع، بعد طردهم من شمال القطاع وحشرهم في منطقة جنوب الوادي، إلى مصر، بمساعدة الإدارة الأميركية؛ إلّا أنّ النظام المصري، ولاعتباراتٍ داخلية، رفَض المخطّط، وعزّز قوّاته العسكرية على طول الحدود مع القطاع.

قد تنجح مساعي جيش الاحتلال في تنفيذ خطّة الجنرالات، أو أجزاءٍ منها، وفقًا لمجريات الأمور على الأرض، ومستويات ردّة الفعل الدولية. فقد يكتفي جيش الاحتلال، تحت ضغطٍ دولي، بما قام به من عملية تطهيرٍ عرقي، وإبادةٍ جماعيةٍ في محافظة شمال غزّة، بما يجعل الحياة شبه مستحيلة فيها، ويمثّل بيئةً طاردةً تمهّد للهجرة الطوعيّة ظاهريًا. ومن ناحية أخرى، قد يبقى جيش الاحتلال في المنطقة، كي يصبح بقاؤه ورقة ضغطٍ ومساومةٍ في مفاوضات إنهاء الحرب، وإبرام صفقة للتبادل.

لكنّ إعادة الاستيطان في غزّة شيء، ومخطّطات التهجير، بالقوّة العسكرية الغاشمة، شيءٌ آخر، لأنّ فكرة إعادة الاستيطان في غزّة مرتبطةٌ عضويًا بالائتلاف اليميني الفاشي الحالي، خصوصًا حزبي الصهيونية الدينية والقوّة الصهيونية، وبمجموعةٍ من فاشيّي حزب الليكود، الذي يمثّل مظلّةً لائتلاف نتنياهو الحاكم؛ بمعنى أن المخطّط قد لا يرى النور، أو قد لا يتحوّل إلى واقعٍ في حال سقوط الحكومة الفاشية الحالية خلال العام القادم، على خلفيّة سلسلة الفضائح التي طاولت ديوان رئاسة الوزراء في

كيان الاحتلال في الآونة الأخيرة، التي يُشـتبه بأنّ بنيامين نتنياهو ضـالعٌ فيها بطريقةٍ أو بأخرى؛ بل وربّما هو العنصر المركزي فيها.

كذلك؛ وحتّى لو لم تسـقط حكومة نتنياهو، وأكملت دورتها حتّى خريف 2026، فإن حظوظ الأخير للفوز مرّةً أخرى في الانتخابات، وتشـكيل ائتلافٍ يمينيٍ جديد، تبدو قليلة، بسـبب سـلسـلة الفضـائح الأخيرة، وإخفاق السـابع من أكتوبر/تشـرين الأوّل وما تلاه، والذي سـيتحمّل نتنياهو الجزء الأكبر من مسؤوليته، مهما تلاعب، وقام بمناورات، أو مراوغاتٍ سياسيةٍ وإعلامية.

الخلاصة

إن عودة الاحتلال الإسـرائيلي المباشـر، وفرض الحكم العسـكري على منطقة شـمال قطاع غزّة، أو عودة الاسـتيطان إلى مناطق محدّدةٍ فيه، قد تنجح كلّيًا أو جزئيًا على المدى القريب؛ غير أن ارتباط المخطّط بنتنياهو وشركائه الفاشيين من اليمين القومي الديني المتطرف، قد يجعل من تطبيق المخطّط أمرًا صـعبًا على المدى البعيد. من هنا جاءت إقالة نتنياهو لوزير الأمن السابق يوآف غالانت لتكشف ليس فقط البعد الشـخصـيّ والفئويّ لمخطّط نتنياهو في النجاة بحكومته بأيّ ثمن، ولكنّها كشـفت أيضًـا توافقه مع اسـتراتيجيّة سـموترتش وبن غفير، والمتمثّلة بتكريس احتلال غزّة وتجديد الاسـتيطان على أرضها باعتباره قيمة صهيونيّة عليا وكونها جزءًا ممّا يعتبرونه أرض إسرائيل الكاملة بين البحر والنهر!